قمة البحرين
ديسمبر 2025
أخبار الخليج
العدد (١٧٤١٨) - السنة الخمسون - الأحد ٩ جمادى الآخرة ١٤٤٧هـ - ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٥م

البحرين والقمم الخليجية.. تاريخ عريق لدفع العمل الخليجي المشترك

القمة الخليجية الـ٤٦.. تجسيد لمحورية دور المملكة الريادي

تأتي استضافة مملكة البحرين لأعمال القمة الخليجية السادسة والأربعين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في الثالث من شهر ديسمبر ٢٠٢٥، تأكيدًا لمكانة المملكة ودورها الريادي في دعم منظومة العمل الخليجي المشترك، وتقديرًا للجهود التي تبذلها مملكة البحرين، في ظل القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، والتي تدعم وتساند التضامن والتكامل الخليجي باعتباره خيارًا استراتيجيًا لحاضر ومستقبل الدول والشعوب الخليجية، وتعبيرًا أصيلًا عما يربط بين هذه الشعوب من وشائج قربى وصلات متجذرة، فضلًا عن الإيمان بوحدة الهدف والمصير المشترك.

وتعكس استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية، وهي المرة الثامنة التي تستضيف فيها أعمال القمم الخليجية، التزام المملكة بثوابت سياستها الداعمة والمساندة لمسيرة التعاون الخليجي المشترك، والتي يحرص جلالة الملك المعظم أيده الله على رعايتها، انطلاقًا من إيمان جلالته بضرورة تعزيز منظومة العمل الخليجي المشترك لتحقيق أهدافها السامية نحو مزيد من الترابط والتعاون والتنسيق والتكامل بين دول المجلس، وتلبية تطلعات شعوبها إلى التنمية والتطور والازدهار، بما يخدم ويرسخ دعائم السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

وفي عديد من المواقف شدد جلالة الملك المعظم على أن وحدة الصف لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتنسيق المشترك والمتواصل هو صمام الأمان وركيزة الاستقرار، مؤكدًا أن ما يجمع مملكة البحرين ودول المجلس يرتكز على روابط الأخوة والدم، وأن المملكة تشارك أخواتها من دول المجلس مساعي التضامن والتكاتف في الظروف الحساسة التي تمر بها المنطقة، وتشاطرها جهودها الدائمة لتحقيق السلم والأمن والاستقرار لصالح دول المنطقة وشعوبها.

بدأت مسيرة مملكة البحرين مع استضافة القمم الخليجية في عام ١٩٨٢، وذلك بعد عام واحد فقط من تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث استضافت العاصمة المنامة أعمال الدورة الثالثة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة من ٩ إلى ١١ نوفمبر ١٩٨٢، وهي القمة التي شكلت إطارًا مهمًا في ترسيخ لبنات مسيرة العمل الخليجي المشترك.

وشهدت القمة استعراضًا للروابط السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، وناقش أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس، خلالها الوضع السياسي والأمني في منطقة الخليج في تلك الفترة، وبحثوا ما تم إنجازه من وضع القواعد وإرساء البنية الأساسية للعمل الخليجي الجماعي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية. كما أن القمة تدارست التطورات التي تمت بشأن تنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقعت في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية الشقيقة في ١١ نوفمبر ١٩٨١.

وللمرة الثانية كانت مملكة البحرين على موعد مع قيادة العمل الخليجي المشترك من خلال استضافتها للدورة التاسعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ ديسمبر ١٩٨٨، والتي واصلت دراسة الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، وأوجه التقدم في العمل المشترك انطلاقًا من الإيمان بوحدة المصير والهدف، كما جرى خلالها اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية التي تحقق المزيد من الترابط بين مواطني دول المجلس، ومن أبرزها السماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم شركات المساهمة المشتركة والجديدة العاملة في الأنشطة الاقتصادية، ومساواة مواطني دول المجلس في المعاملة الضريبية مع مواطني الدولة العضو التي يتم فيها الاستثمار، ونظام تشجيع وتنسيق وإقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس، ونظام حماية الصناعات الوطنية الناشئة، وخطة الطوارئ الإقليمية للمنتجات البترولية بين دول المجلس، ومعاملة مواطني دول المجلس معاملة مواطني الدولة العضو التي يقيمون فيها في مجال الخدمات الصحية.

استضافت مملكة البحرين أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ١٩ إلى ٢١ ديسمبر ١٩٩٤، حيث جرى استعراض الوضع السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج والتطورات الإقليمية والدولية في ذلك الوقت، إلى جانب سبل دعم مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتذليل العقبات التي تعترضها، وتبنى المجلس الأعلى خلالها خطوات لبناء القوة الدفاعية الذاتية في ظل استراتيجية موحدة تضع في خدمة الأمن الخليجي كل القدرات المتوفرة، كما قرر تطوير قوة درع الجزيرة لتصبح قادرة على التحرك الفعال السريع.

وناقش المجلس الأعلى خلال هذه القمة استكمال الإجراءات اللازمة لتوحيد أنظمة الشركات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل تسهيل إقامة الاستثمارات المشتركة، وتطوير ورفع أداء البنوك الخليجية، ووجه وزراء المالية والاقتصاد في الدول الأعضاء بالإسراع إلى الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة وتطبيقها لتسريع خطوات التكامل بين دول المجلس.

استضافت مملكة البحرين في ٣٠ و٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ الدورة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي بحثت حصيلة العمل المشترك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والأمنية والثقافية والإعلامية، وجهود دفع مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية لمواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

وقد شهدت هذه القمة حدثًا بارزًا بإقرار المجلس الأعلى اتفاقية الدفاع المشترك بين دول المجلس، وكذلك اعتمد المجلس خلالها «الاستراتيجية طويلة المدى لعلاقات ومفاوضات دول المجلس مع الدول والتكتلات الإقليمية والمنظمات الدولية»، وغيرها من القرارات المهمة.

في عام ٢٠٠٤، كانت مملكة البحرين على موعد آخر في مسيرة العمل الخليجي المشترك، حيث استضافت الدورة الخامسة والعشرين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢١ ديسمبر، وهي القمة التي حملت اسم «قمة زايد» لتزامن انعقادها مع وفاة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه، حيث جاءت تسمية القمة بمبادرة وفاء وتقدير من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم.

وشهدت القمة، وبهدف تكامل وتوحيد الأنظمة والسياسات الاقتصادية لدول المجلس، إقرار عدد من القوانين الموحدة في المجالين الزراعي والصناعي، من بينها قانون التنظيم الصناعي الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي من أهم أهدافه تشجيع وتنمية المشاريع الصناعية، وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي، وتوسيع قاعدة الترابط الاقتصادي في دول المجلس.

استضافت مملكة البحرين الدورة الثالثة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يومي ٢٤ و٢٥ ديسمبر ٢٠١٢، والتي شكلت استمرارًا لجهود المجلس في دعم مسيرة العمل المشترك، وتعزيز دوره في قضايا الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، إلى جانب الاهتمام بمجالات التعاون الاقتصادي والعسكري.

ومن أبرز مخرجات هذه القمة توجيه المجلس الأعلى للجان المعنية بسرعة تنفيذ ما ورد في الاتفاقية الاقتصادية بخصوص توحيد السياسات المالية والنقدية، وتكامل البنية الأساسية وتعزيز القدرات الإنتاجية بما يضمن إتاحة الفرص الوظيفية للمواطنين، وبإجراء دراسة شاملة للتعرف على البرامج المنفذة في مختلف الأنشطة الشبابية في دول المجلس، وقضايا الأسرة والطفولة، وكذلك مصادقة المجلس الأعلى على قرارات مجلس الدفاع المشترك، ومباركته إنشاء قيادة عسكرية موحدة تقوم بالتنسيق والتخطيط والقيادة للقوات البرية والبحرية والجوية المخصصة والإضافية، كما أقر المجلس الاتفاقية الأمنية لدول المجلس بصيغتها المعدلة والتي وقعها وزراء الداخلية في اجتماعهم الحادي والثلاثين بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠١٢.

استضافت مملكة البحرين الدورة السابعة والثلاثين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الفترة من ٦ إلى ٧ ديسمبر ٢٠١٦، والتي شهدت، بحسب ما جاء في ديباجة «إعلان الصخير» الصادر في ختام أعمال القمة، تجديد تأكيد عزم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتصميمها على تعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتوحيد المواقف بينها، والسير باتجاه تحصين دول المجلس من الأخطار المحدقة بالمنطقة، والمحاولات الرامية إلى المساس بسيادتها واستقلالها عبر التدخلات الخارجية المتكررة في شؤونها الداخلية.

وأعادت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خلال هذه القمة، تأكيد حرصها على تطوير التعاون في الشؤون الاقتصادية والتنموية وتنفيذ القرارات والاتفاقيات المتعلقة بها، وتسريع وتيرة العمل لإنجاز السوق الخليجية المشتركة والاتحاد الجمركي والربط المائي، إلى جانب تأكيد أهمية دعم وتطوير دور الشباب في تفعيل البرامج والأنشطة والفعاليات كما استضافت مملكة البحرين بالتزامن مع الدورة السابعة والثلاثين قمة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع دولة السيدة تيريزا ماي رئيسة وزراء المملكة المتحدة الصديقة السابقة، بهدف تأكيد وتوطيد الشراكة القوية والتعاون بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة. حيث اتفق خلالها القادة على إطلاق الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والمملكة المتحدة لتعزيز علاقات أوثق في كل المجالات، بما في ذلك السياسية والدفاعية والأمنية والتجارية، وكذلك تعزيز العلاقات الثقافية والاجتماعية، ووضع حلول جماعية للقضايا الإقليمية لتحقيق مصالحهما المشتركة في الاستقرار والازدهار.

ومن هذا المنطلق، فإن للقمة الخليجية السادسة والأربعين لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستضيفها مملكة البحرين أهمية كبيرة من حيث التوقيت، لا سيما في ظل الأوضاع الراهنة، وتزايد حدة التحديات والمخاطر التي تواجه المنطقة، وهو ما يتطلب التنسيق المشترك للتعامل مع هذه التداعيات للحفاظ على الأمن والاستقرار الاقليمي، والدفع بجهود إحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، إلى جانب بحث ومناقشة الأوضاع الاقتصادية وتحقيق المزيد من المنجزات التنموية والوحدة الاقتصادية الخليجية الكاملة، وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع الدول الصديقة والتكتلات الاقتصادية الدولية.

إن استضافة مملكة البحرين للقمة الخليجية السادسة والأربعين تمثل محطة جديدة في مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتؤكد الدور الإيجابي الذي تقوم به المملكة في تعزيز وحدة الصف الخليجي، والتزامها بالثوابت الخليجية، ورؤيتها الطموحة لمستقبل العمل الخليجي المشترك من أجل غد أفضل لدول وشعوب المجلس، ووحدة الموقف والقرار في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

القمة الخليجية بالبحرين في عيون المراقبين الخليجيين

ملفا الأمن والاقتصاد الأبرز في ظل التحديات الجيوسياسية العالمية

كتب: وليد دياب

أكد عدد من السياسيين والمراقبين الخليجيين أهمية القمة الخليجية الـ٤٦ التي ستستضيفها مملكة البحرين يوم الأربعاء القادم ٣ ديسمبر، في ظل التحديات الجيوسياسية والاقتصادية إقليميا ودوليا، حيث تمثل هذه القمة محطة مهمة لمناقشة تلك التحديات والتنسيق المشترك لتعزيز التكامل الاقتصادي والأمني والسياسي بين الدول الأعضاء.

وأشاروا في تصريحات لـ«أخبار الخليج» إلى أن هناك العديد من الملفات التي تتطلب قرارات وتنسيقا مشتركا سواء ملفات اقتصادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو التقنية أو الربط الكهربائي وتعزيز التنسيق الرقمي.

بدوره أكد عضو المكتب السياسي لتجمع الوحدة الوطنية المهندس عبدالله الحويحي في بداية حديثه أن مملكة البحرين قيادة وحكومة وشعبا ترحب بقادة مجلس التعاون الخليجي في القمة الخليجية الـ٤٦ لقادة مجلس التعاون الخليجي برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم.

وأشار إلى أن انعقاد هذه القمة يأتي في ظل صراعات عالمية، التي يكون لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على باقي دول العالم، من بينها منطقة الخليج العربي بحكم موقعها الاستراتيجي وامتلاكها أكبر احتياطات الطاقة العالمية من النفط والغاز.

وأشار أيضا إلى أن القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الرئيسية لدول مجلس التعاون والدول العربية، وما يمثله التهديد الاسرائيلي على استقرار منطقتنا العربية والتهديد بتكوين ما يسمى إسرائيل الكبرى، الذي يهدد استقلال العديد من الدول العربية، إضافة إلى ذلك التهديد الإيراني لدول المنطقة والتدخل في شؤونها الداخلية، ومحاولة نشر الفوضى إلى جانب مشروعها النووي الذي يشكل إلى جانب السلاح النووي الاسرائيلي خطرا رئيسيا على منطقتنا العربية.

واعتبر الحويحي أنه في ظل هذه القضايا والحرب في السودان وليبيا واليمن فإن منطقة الخليج العربي ودول مجلس التعاون تصبح محط انظار جميع دول العالم، لدورها الاقتصادي والسياسي المهم والكبير في منطقة الشرق الأوسط.

وعن تطلعاته إلى ما ستخرج به هذه القمة من قرارات، أكد ضرورة العمل على بناء قوة عسكرية خليجية موحدة وتطوير قوات درع الجزيرة ليكون جيشا واحداً للدفاع عن جميع دول المجلس مع تطوير البنية العسكرية لجميع دول المجلس والتعاون مع الدول العربية الاخرى مثل جمهورية مصر العربية والأردن وبناء علاقات وتحالفات استراتيجية مع الدول الاسلامية الأخرى مثل باكستان.

كما دعا إلى تطوير العلاقات الاقتصادية والأمنية بين دول المجلس عبر الانتقال إلى خطوات اتحادية بين الدول مثل العملة الموحدة وتوحيد السياسات الاقتصادية، وكذلك الاستمرار في انشاء وتطوير المشاريع المشتركة والتكامل الاقتصادي على اعتبار ان الوحدة الخليجية هي صمام الامان لمستقبل دولنا الخليجية.

من جهته أكد الإعلامي القطري سعد الرميحي أن مجلس التعاون الخليجي منذ انطلاقته عام ١٩٨١م، وهو يشكل إحدى الركائز العربية المهمة التي صمدت أمام كل التحديات، ومثل لأبناء المنطقة كوحدة في المواقف وقت الشدائد، لافتا إلى أن التاريخ وأحداثه خير شاهد على ذلك منذ عهد الآباء المؤسسين حتى اليوم.

ورأى أن قمة البحرين هذا العام تأتي لتؤكد الوحدة الخليجية في ثبات المواقف تجاه التحديات التي تواجه العالم، مضيفا أن تلك التحديات تتطلب أن يكون ملفي الأمن والاستقرار على طاولة المناقشات، وخاصة في ظل التوترات في بعض القارات.

وأشار إلى أن هناك حرصا من قادة دول مجلس التعاون الخليجي على إعطاء الشأن الاقتصادي أهمية، وخاصة في ظل رغبة العالم للتحول الى الطاقة النظيفة، كما لا يخفى على أحد التطورات المتسارعة في التكنولوجيا والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، وهي تتطلب اتخاذ مبادرات إيجابية في هذا الشأن.

وتابع قوله: «ثم تبقى القضية المهمة وهي قصة فلسطين وكيفية مواجهة الغطرسة الإسرائيلية وحتمية دعم الشعب الفلسطيني ونضاله المشروع في استرداد حقوقه، والدعوة إلى حماية المواطنين المدنيين وتأييد الجهود العربية والدولية لإحياء عملية السلام التي تستند إلى قرارات الأمم المتحدة».

من جانبه قال الكاتب الصحفي الإماراتي عادل محمد الراشد أن أجندة قمة مجلس التعاون الخليجي الـ٤٦ التي ستُعقد في مملكة البحرين يوم الأربعاء القادم تشمل العديد من الملفات، بعضها مبني على ما تم توقيعه من اتفاقيات وفق عمليات تحديث تفرضه مستجدات الامور في المنطقة والاقليم والواقع الدولي، في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والتقنية والربط الكهربائي وتعزيز التنسيق الرقمي بين دول المجلس وغيرها، والبعض الاخر يعكس هواجس مشتركة تقتضي رفع مستوى التنسيق بين اقطار المجلس وتوحيد مواقفه لدرء المخاطر المحدقة، اقليميا كانت أو دوليا، مشيرا إلى ضرورة ضمان سلامة المصالح والاهداف المشتركة بعيداً عن التضارب في المصالح والتوجهات السياسية وبما يخدم المصلحة المشتركة لدول المجلس وفق رؤية استراتيجية تحقق مستقبلا واعدا لدول وشعوب المنطقة.

واعتبر أن التنسيق الأمني والدفاعي وتعزيز قدرات التعاون العسكري بين دول المنطقة بمثابة بند دائم في جميع لقاءات القادة باعتباره هاجسا لا يكاد يغادر الاوضاع في الخليج العربي وعلى مستوى الشرق الاوسط منذ عدة عقود.

وأضاف ان الملفات الاقليمية الاخرى مثل حرب غزة وتداعياتها والتوتر في البحر الأحمر وبحث سبل خفض التوتر مع إيران من خلال دبلوماسية مشتركة تفرض نفسها ايضا.

وأضاف ان كل هذه الملفات وغيرها مطروحة امام قادة دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن تبقى تطلعات ورغبة شعوب المنطقة في المزيد من الخطوات لتحقيق الوحدة الخليجية أكثر طموحاً وإلحاحاً، في ظل التهديدات والاخطار الخارجية، وارتفاع نبرة الدعوات إلى الحروب وإشعال الحرائق في مناطق متفرقة إقليمياً وعالمياً، وحروب خفية أصبح لها صدى في الداخل من خلال التغلغل الاعلامي الرقمي بكل ما يحمله من سموم ودعوات إلى الفتنة وتمزيق النسيج الشعبي الخليجي والعربي.

بدوره رأى الخبير الاستراتيجي الكويتي فهد حسن البذال رئيس منتدى وحدة الخليج ضرورة ان يكون هناك اتحاد كونفدرالي بين دول الخليج يقوم على أساسيين هما سوق مشتركة وحلف عسكري، وذلك في مجابهة التحديات التي تحيط بمنطقتنا سواء التهديدات الإسرائيلية أو الإيرانية، موضحا أن السوق المشتركة تحتاج إلى بعض الإجراءات التي قد تم اتخاذها أصلا مثل توحيد الجمارك ومشروع العملة الخليجية الموحدة (الدينار الخليجي) وتمتع المواطنين الخليجين بالحريات الأربع (حرية التنقل وحرية العمل وحرية الإقامة وحرية الاستثمار).

وأكد أن هذا القرار سوف يخلق سوقا استثمارية كبيرة، ويكون جاذبا للقطاع الخاص وقيام مشاريع استثمارية ضخمة وعديدة سوف يكون عائدها مجزيا جداً، مضيفا ان العملة الخليجية الموحدة كما وصفها أحد خبراء النقد الخليجيين سوف تكون إحدى العملات العالمية الرئيسية مثل الدولار واليورو والين، بعد بضع سنين فقط من إشهارها، وذلك لوجود الاحتياط العملاق لتلك العملة من الذهب والغاز والنفط وأيضاً للطلب العالمي على الغاز والنفط الخليجي.

أما بشأن الحلف العسكري بين دول الخليج أشار إلى انه سوف يضمن سلامة دول الخليج من أي اعتداء خارجي وذلك لتشكيل قوات مشتركة برية وجوية وبحرية مهمتها حماية دول الخليج من أي اعتداء خارجي، معتبرا انه إذا تم تكوين ذلك الحلف العسكري المشترك بين جيوش دول الخليج فإن تلك القوات المتحالفة سوف تكون أقوى الجيوش في المنطقة وما حولها.

○ عبدالله الحويحي.

○ سعد الرميحي.

○ عادل محمد الراشد.

○ فهد حسن البذال.

الوحدة الخليجية رغبة شعبية في ظل التهديدات الخارجية